الفصل الأول

الإطار المنهجي لدراسة المنظمات الدولية وحقوق الإنسان في عصر العولمة

1- شعور بالمشكلة:

تبدأ عندما يواجه الباحث في بداية اختياره للموضوع الحيرة العلمية وصعوبة تحيره في تحديد خصائص معينة للموضوع، وذلك بسبب ما يحس به الباحث في الداخل من إيجاد الظاهرة المناسبة لدراستها وسد العجز في تفسير الظاهرة أو المشكلة، لذلك نرى في هذه الدراسة شعور علمي في نفسية الباحثة بسبب وجود ظلم وجور وعسف في العالم من جراء المنظمات الدولية الحكومية وما تحتويها من تناقضات في كيفية حل مشكلة حقوق الإنسان، وأيضًا شعرت الباحثة بأن هناك وجود زيادة في مشكلة الفقر والبطالة في دول الجنوب، أكثر من دول الشمال، ويرجع السبب في ذلك بأن المنظمات الدولية سخرت من أجل منظمات دولية سخرت من أجل المنظمات في الدول المتقدمة أكثر من منظمات دول الجنوب، ففي هذه الحيرة توصلت الباحثة بعد التفكير الجاد في البحث العلمي والقلق الشديد على موضوع الدراسة.

وعند التفكير... التفكير الطويل في البحث، فوجدت نفسها تقوم بملاحظات منظمة بهدف جمع المزيد من الأفكار والمعلومات التي تساعدها على حصر الموضوع وتحديد المشكلة وما يحتويه من العقلية العلمية في وضع حل لهذه المشكلة ومواجهتها وعلاجها بطرق وأساليب علمية وبحثية فيها وذلك بعد تقديم عرض بسيط وتوضيح فيها الشعور والإحساس الصادق بوجود مشكلة هناك يجب دراستها علميًا ويتطلب فيها البحث عنها من الناحية الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بعد الاطلاع على المراجع والمصادر وإظهار المشكلة من شعور داخلي إلى شعور خارجي.

وأيضًا الاطلاع والقراءة بصفة مستمرة حتى تتمكن الباحثة من تحديد الموضوع، وهنا تضع الباحثة مؤشراتها واتجاهاتها حول البحث وما يحمل في ثناياه الحلول والمعالجات والنتائج والتوصيات والمقترحات بحيث

تكون مدعومة بدعم علمي من المصادر والمراجع والدراسات السابقة، وطرح بعض التساؤلات التي تدور في الذهن ومثل هذه التساؤلات.. هل هناك ما يفيد بأن مشكلة البحث قائمة ومستمرة؟ وكيف يمكن التوصل إلى إيجاد حلول وعلاج مناسب للمشكلة وخاصة إذا كانت في حالة استمرارية؟ وكيف نستطيع وضع حل يكتسب نوع من الوسط؟ هل وجود هنا عوامل مساعدة لإيجاد الحلول والمعالجات؟ وهنا تبرز لنا أهمية هذه التساؤلات في البحث العلمي في إقناع الآخرين بأن البحث يستحق الجدارة والبحث فيه وخاصة عند الإجابة عن السؤال لماذا ندرس المشكلة؟ ولماذا ندرس مواضعيها؟ وهل لها علاقة بأهداف البحث؟ وكيف يمكن لنا التغلب على الصعوبات فيها؟.

إذًا عند الشعور بالمشكلة تجعل الباحثة تلقائيًا في الانتباه والتركيز الشديد في تحديد الموضوع المراد دراسته علميًا وموضوعيًا وطرح فيه أهم قضاياه وموضوعاته...الخ.

وأيضًا في هذه المرحلة تواجه الباحثة (عقبة أو خبرة جديدة أو صعوبة تخيره، أو يعجز عن تفسير ظاهرة وحدث غير متوقع أو يجد نفسه غير قادر على إيجاد الحلول لمشكلة تحيره)[1]، أو تحصر المشكلة في المرحلة التي تقوم بها الباحثة بملاحظات، وقد يجري بعض التجارب في جمع المزيد من المعلومات التي تساعده على تحديد الموضوع، والمشكلة أو الحدث الذي يواجهه بصورة أكثر وضوحًا)[2]، وهنا ظهرت بوادر المشكلة في البحث العلمي وبذرتها الأولى في الخروج منها.

---

1) محمد شفيق، طرق البحث في الخدمة الاجتماعية، إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 8و وام، ص204

(2) نفس المرجع السابق، ص204

2- لماذا تم اختيار هذه الدراسة؟

عند الخروج من المشكلة بشكلها النهائي، تكون البداية الحقيقية في تحديد موضوع البحث، ويتم فيه اختيار البحث العلمي لأن معالمه العلمية وتحديد الأسباب ووضوح الأهداف وأهمية المشكلة تكون قد تبينت، وخاصة في طرح الموضوعات عن طريق تدوينها في الفصول والمباحث، ويرجع في الأصل إلى الشعور الحقيقي بالمشكلة والحيرة العلمية والإثبات القطعي للموضوع من الشك فيه إلى اليقين في البحث فيه، وأيضًا مرحلة هامة في التفكير الإنساني من الناحية العلمية وإنفاذ البحث من مرحلة اللبس والغموض إلى مرحلة الوضوح والكتابة فيه بدراسة منهجية وعلمية.

وعند اختيار البحث أيضًا يتم مراعاة الآتي:

- (أن يكون واثقًا من اختيار الموضوع.
- أن يجعل المشكلة أكثر وضوحًا للآخرين.
- أن يضع حدودًا لمشكلة الموضوع.
- أن يعرف المصطلحات الضرورية التي يجب استخدامها في البحث)[1].

3- تحديد مشكلة الدراسة:

وبعد دأب الباحثة بالشعور اليقيني بالمشكلة العلمية وبعد أن تم اختيار البحث، يمكن لنا تحديد مشكلة البحث المراد دراستها دراسة علمية، ونحدد فيها عنوان البحث للدراسة، لذلك توصلت الباحثة إلى دراسة موضوع دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان (دراسة تحليلية من رؤية العولمة الاجتماعية)، باعتبار المنظمات الدولية تشكل دورًا مهمًا في كافة المستويات عند الإنسان الفرد، والجماعة، والمجتمع والدولة والقارة في هذا العصر، خاصة في حل المشاكل

---

(1) عياد أمضير، العجيلي عصمان، البحث العلمي: أساليبه وتقنياته، طرابلس: جامعة المفتوحة، ط 2002م، ص48

الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المتعلقة بالإنسانية، بما أعطت لنا هنا العلاقة الإرتباطية بين المنظمة الحكومية بالمنظمة الأهلية ويرجع ذلك للمتغيرات الحاصلة على صعيد الوطن (المحلي) والدولي (الخارجي)، والمعطيات العالمية، مما ترتب عنها عوائق وتحديات سلبية وإيجابية، وأيضًا ترجع إلى عدم قدرة الدولة على حل بعض المشكلات الموجودة في المجتمع البشري، مثل الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل لكافة المواطنين.

ومن هنا تأتي الإشكالية الحقيقية للمشكلة لأن الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول والقارات اليوم تعتمد على المنظمات الدولية الحكومية)، والمنظمات غير الحكومية (الأهلية) وخاصة أنها ازدادت في الانتشار من حيث العدد والقياس والحكم والكيف وأصبحت منظمات متخصصة ذات طابع اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي وعسكري ومنظمات أهلية، ومنظمات إقليمية، ومنظمات دولية وعالمية وشبه إقليمية..الخ، خاصة في حل المشكلات دون اللجوء إلى الدولة؛ ولأن الدولة ليس لها الاهتمام الكافي بتلك الحقوق وخاصة المجتمعات والدول ذات إمكانيات محدودة ودخول محدودة، وأيضًا أصبح عالمنا اليوم في حلقة اللاتوازن بعد انهيار (الكتلة الشرقية) واتسعت فيها الفجوة في الأيديولوجية وفي الانتربولوجية والاستمولوجية والتكنولوجية – أيكولومونيجية واللحاق بركب التقدم بين الدول والمجتمعات في عالمنا الراهن وما يصاحبه من إرهاصات وتحديات بالأخص بين تيارين.. تيار الدول الغنية وتيار الدول الفقيرة، وللأسباب هذه والتطورات الحاصلة انتشرت المنظمات الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعتبر الحل المساعد للمجتمع والدولة والقارة. والتغلب نوعًا ما على بعض المشكلات التي تواجه حقوق الإنسان وعلاجها، في كافة المجالات الخاصة بالحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية والفكرية، والحقوق

القانونية والمدنية في هذا العصر، لأن العولمة أغلقت لنا الفراغ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، وبرغم التقدم العلمي والتقني والتوحد في نفس الوقت إلا أن المشكلة مازالت قائمة.

ومن هذا المنطلق يمكن لنا تحديد المشكلة التي تكمن في معرفة حقيقة أصل المشكلة ومدى تطورها تدريجيًا عند الفرد والمجتمع والدولة، أي بمعنى التركيز على دراسة نوع الإشكالية المطروحة والحقيقية التي دفعت بظهور تاريخ المنظمات الدولية لكي تساهم في قضية حقوق الإنسان المعاصر والمعولم، وفي النهوض بالحق الإنساني وتفعيل المؤسسات الموجودة بالمجتمع وعلاج إعاقة المشكلة، في حل مشكلة حقوق الإنسان وتطوره في هذا العصر بالذات بعد استفحال المجالات الإنسانية والخيرية في كافة التخصصات العلمية، الاجتماعية، الاقتصادية، الطبية..الخ.

وأيضًا اتسعت مجالاتها في معظم الدول في العالم سواء كانت المتقدمة (الصناعية) أو المتخلفة (النامية)، لأن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على المنظمات الحكومية وعلى مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، ولها قدرة على تطوير خدماتها الإنتاجية والخدمية والمتعلقة بالإنسان الفرد والمجتمع والدول سواء كانت في دول مستقلة ذات سيادة أو دول غير مستقلة ليس لها سيادة، أو دولة مستقلة ليس لها سيادة... الخ.

إذًا مكمن هذه الدراسة أن تسهم في تحديد المشكلة المراد دراستها علميًا وموضوعيًا ومنهجيًا وتحدد فيها عنوان البحث للدراسة، لذلك توصلت الباحثة إلى دراسة موضوع بحثها الذي يحمل عنوان (**دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان - دراسة تحليلية من رؤية العولمة الاجتماعية**) والتي تتم في الآتي:

1- معرفة العلاقة الإرتباطية بين المنظمات الدولية وحقوق الإنسان، خاصة في حل مشكلة الإنسان في أي مكان في العالم وحل مشكلات التنمية المتعلقة بالإنسان الفرد والمشكلات الموجودة في المجتمع في هذا العصر ما يعرف بعصر العولمة في إطار العولمة الاجتماعية.

2- معرفة الدور الذي تقوم به هذه المنظمات وربطها بالمفاهيم والمصطلحات الموجودة في محل هذه الدراسة.

3- وممكن لهذه الدراسة أيضًا تحديد خصوصية حقوق الإنسان من الناحية العالمية في هذا العصر، ومدى تأثيرها على الإنسان بدرجة أولى، وعلى الدول بدرجة ثانية، في مختلف الميادين والمجتمعات الإنسانية.

4- أيضًا تكمن هذه الدراسة في تحديد مشكلة فعالية المنظمات الدولية ومقارنتها بفعالية المنظمات غير الحكومية الأهلية غير الرسمية في حل المعضلات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان مهما كانت فعالية الإمكانيات المادية والمعنوية في أي دولة من دول العالم، والتعرف في نفس الوقت على التناقض والتباين والاختلاف بينهما وكيفية علاج المشكلة سواء بتوافق سلبي أو بتوافق إيجابي، وكيفية إيجاد العلاقة بينهما، وإيجاد طريق دمجها مع المنظمة الدولية ومع جمعيات حقوق الإنسان ومع العولمة بطريقة تتماشى مع فلسفة وأيديولوجية أي مجتمع من المجتمعات ومع روح العصر، لأن المنظمات غير الحكومية قد تتحول إلى منظمة دولية بعد أن تصبح لها مكانة في المجتمع الدولي وتصبح لها كيان قانوني وشخصية اعتبارية ينظر لها بعين الاعتبار ولها وزنها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني..الخ.

4- أهمية الدراسة: لماذا نقوم بهذه الدراسة؟

إن العصر الذي نعيشه الآن يتسم بتعدد في المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية، وذلك تبعًا لاختلاف في المجالات والميادين والأنظمة، و(تستهدف جميعًا تنظيم العلاقات بين الدول وتحقيق الأمن الجماعي ورفاهية الشعوب على النطاق)[1] الفردي والجماعي والدولي والعالمي.

وباعتبار المنظمات الدولية وحقوق الإنسان هما محل دراستنا في هذا البحث، لذلك يجب علينا توضيح هذا المجال المهم والحساس بكافة معاييره الدولية والإقليمية خاصة السياسي والتاريخي والعرقي والحضاري والقانوني والاجتماعي والاقتصادي..الخ، وأيضًا شرح العلاقة التكاملية بين المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة في كافة التخصصات الإنسانية والتطبيقية والعلمية والاجتماعية. ووضع لها نظام وخطط مدروسة لتنفيذها وتطبيقها والاعتراف بها من الجانب الهام و الخاص، وأهمية عضويتها عند الإنسان الفرد وعند الدولة وكيفية الاعتراف بها اجتماعيًا وقانونيًا.

ونقوم بهذا المجال الإنساني لأن هناك تناقض بين المنظمات الدولية والأهلية في حل مشكلة حقوق الإنسان في هذا العصر برغم أن دورها الأساسي والمهم في تسوية المنازعات بين الدول والتطور الدولي وتعزيز العلاقات والاتفاقيات الدولية والتعاون في كافة المجالات الإنسانية وخدماتها والعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، وتوفير الخدمات المختلفة للإنسان والاستقرار العالمي.

من خلال ذلك يمكن لنا أن نبين أهمية المشكلة في النقاط التالية:

1- إبراز أهمية المشكلة في كيفية إيجاد حل مشكلة حقوق الإنسان وما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولة في ذلك؟

---

(1) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، 2004ف، ص30

وكيف استفحلت أنيابها من نطاق الخاص إلى نطاق العام والعكس صحيح في علاج المشكلة وخاصة في إطار منهجية العولمة التحليلية الجديدة على العالم وعلى البحث العلمي وتطوره؟

2- تعتبر هذه الدراسة ليس لها مراجع وكتب علمية سابقة في المنظمات الدولية وحقوق الإنسان، ولا توجد حتى الآن دراسة مسبوقة في الدور الذي تبرزه المنظمات الدولية والأهلية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة، وما تعانيه من سوء في التطبيق، وهنا مكمن دراستنا العلمية في هذه الدراسة.

3- مدى تأثير هذه الدراسة عند الإنسان الفرد والجماعة والمجتمع والدولة والقارة والعالم أجمع.

4- ومدى تأثيرها على الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية والثقافية في القانونية في هذا العصر.

لذلك تأمل الباحثة تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية وتعريف أهميتها وأهدافها في تحديد الإطار العلمي والمنهجي والمؤسسي في حل مثل هذه المشكلة المتفاقمة ليس على مستوى الأفراد وإنما على مستوى الدول وخاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة وكيف لعبت العولمة دورًا في التأثير على تلك المنظمات، وخاصة الدولية. ومن خلال ذلك محاولة منا في إيجاد العلاقة بين التناقض للواقع المعاش والتناقض في الخدمات الإنسانية.

ولماذا وجود هذا التناقض؟ ولصالح من؟

ولماذا تقوم العولمة بصناعة تلك المنظمات وخصصتها دوليًا وعالميًا؟

هل هي مسخرة لخدمة الإنسان فعلاً؟

أم هي مسخرة للمصلحة والمنفعة الخاصة؟

وما هي الحقوق التي تتكلم عنها العولمة في هذا العصر هل هي حقوق رأسمالية وأنظمتها أم هي حقوق إنسانية تتميز بصفة اجتماعية

وأخلاقية؟ والصفة القانونية وفي مثل هذه المنظمات والحقوق راجعة في حقيقته إلى من؟..الخ

وهناك العديد من التساؤلات المهمة لتعطي الحيوية الكاملة لموضوع هذا البحث من حيث الإشكالية والمشكلة والمعضلة واللازمة والنتائج والتوصيات..الخ.

5- أهداف الدراسة (ربط الأهداف بالتساؤلات) ويمكن تحديدها فيما يلي :

أ- التعرف على الفروقات بين المفاهيم المطروحة ودراستها ومدى تأثيرها على مستوى الخدمات التي تقدمها لمنظمات الحكومية وغير الحكومية على الإنسان والمجتمع والدولة.

ب- الكشف عن الخصوصية الجديدة التي تتميز بها حقوق الإنسان ومدى تأثيرها على العولمة الاجتماعية والإنسان والمجتمع والدولة.

ج- ربط الأهداف بالتساؤلات من أجل الوصول إليها والتحقق فيها.

د- الكشف عن العلاقة الحتمية بين المنظمات الدولية وحقوق الإنسان والعولمة وكذلك العلاقة التكاملية والتناقضية.

6- تساؤلات الدراسة و فروضها :

التساؤل والفرضية نفسها من حيث الإثبات إذا كانت معلقة يعني المزيد من البحث والدراسة، لذلك يعتبر الفرض في البحث العلمي مهم جدًا لأن فرضية واحدة تتولد عنها فرضيات، تبدأ في البداية بفكرة مبدئية في ذهن الباحث يكون المطلوب التحقق من مدى صحتها أو خطئها وتكون مرتبطة بالظاهرة أو مشكلة أو موقف الموضوع[1] المراد البحث فيه ودراسته والفرض العلمي عبارة عن (رأي أو نوع من النعيم أو

---

(1) عبد العزيز عبد الله مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص121

مسألة نظرية أو إجابة محتملة ليست مؤكدة ولا مرفوضة بل تتطلب البحث من قبل الباحث)[1].

والفروض أنواع من حيث أهميتها، مثل الفروض الرئيسة وهي تناقش قضايا كلية رئيسية مثل العلاقة بين المنظمات الدولية.

وحقوق الإنسان وفروض الفرعية (وهي تناقش قضايا فرعية تفصيلية) مثل دراسة علاقة المنظمات الدولية وفي حل مشكلة حقوق الإنسان وعلاقتها أيضًا بالعولمة.

أما الفروض العدمية وهي عبارة عن أفكار (مبدئية في ذهن الباحثة وتناقش العلاقة الارتباطية بين متغيرين أو أكثر من متغيرات البحث بصورة عكسية لما في ذهن الباحثة)[2].

وأما الفروض الحقيقية، وهي عبارة عن أفكار (مبدئية في ذهن الباحثة تناقش العلاقة الارتباطية بين المتغيرين أو أكثر من متغيرات البحث وفقًا لما في ذهن الباحثة)[3].

وتعتبر الفروض مهمة جدًا في ربط الموضوع في ذاته والمتغيرات التابعة والمستقلة مع بعضها البعض بالسالب أو الموجب أي خطأ أو صح، ظني أو قطعي لأن الفرضية قد تثبت صحتها من عدمها أثناء الدراسة وقد لا تثبت، وهذا بالطبع يحتاج إلى سند نظري لاستخراج فرضية أخرى تخدم مصلحة الدراسة.

وتظهر الفرضية أيضًا من الاحتمالات والتخمينات الموجودة عند الباحثة وقدرتها على التخيل العلمي في طرح الموضوع وطرح فرضية أخرى

---

(1) عبد الله عامر العمالي، أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، بنغازي: جامعة قار يونس للمنشورات، ص35

(2) نفس المرجع السابق، ص122

(3) نفس المرجع السابق، ص122

لعلاج المشكلة، للوصول إلى نتيجة ومدى مصداقيتها في الكشف عن الحقائق الجديدة في المنظمات الدولية والمشكلة القائمة في حقوق الإنسان وما أنتجته العولمة من ترتيبات، والتحديات السلبية والإيجابية، خاصة إذا كانت في نفسها وفي إثباتها، وذلك بعد السعي على الحصول على التراكم المعرفي من المعلومات والبيانات بالقراءة والاطلاع المستمر حتى تستطيع الباحثة الاستدلال بها في إيجاد العلاقة العلمية والمنهجية بين المتغيرين أو أكثر لأنه يمكن إثباتها أو نفيها بسالب أو بموجب، وهذا كما قلت يعتمد على مصداقيتها في البحث العلمي، وخاصة الفرضية الاحتمالية فهي حكمها غير قطعي وثابت وقابلة للنفي، وأما الفروض البديلة فهي تساعد على إثبات الفرضية بشكل قطعي وتكون بديلة للفروض الصفراوية.

وتساعد الفروض أيضًا ربط الأهداف بالنتائج من أجل الوصول إلى اليقين لتلك المتغيرات..إلخ.

وعليه توصلت الباحثة إلى النقاط التالية في هذه الدراسة:

1- تسعى الباحثة في إثبات هذه الفروض وتعميمها من خلال منهج المستخدم في موضوع الدراسة.

2- إن المنظمات الدولية تحمل في ثناياها بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في العالم ولكن بطرق سلبية أكثر من الطرق الإيجابية في شخصية الفرد والمجتمع والدولة والقارة.

3- إن العولمة هي المفتاح الرئيسي الذي تعتمد عليها تلك المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان، وهنا تكون الفلسفة الحقيقية في ربط تلك المنظمات بالمنظمات الأهلية وكيف تستطيع بقدر الإمكان تخفيف من عبء العولمة الذي تحمل معها التباين والتناقض في نفس الوقت، وجود مشكلة علاقة طردية وعكسية أيضًا للواقع الإنساني.

وأيضًا تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤلات التالية لما يلي:

س1: ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في عصر العولمة وخاصة في حل مشاكل الإنسان في أي مكان من العالم وكيف ارتبطت بصفة الدولية وتم الاعتراف بها؟

س2: وما هو دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان من ناحية العولمة الاجتماعية؟

س3: هل تتوافق المنظمات الدولية ومع حقوق الإنسان العصر الراهن؟

س4: مع هي طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة الاجتماعية والمنظمات الدولية؟

س5: لماذا تقوم العولمة بصناعة تلك المنظمات وخصصتها دوليًا؟ وهل هي مسخرة لخدمة الإنسان؟

س6: هل توجد هناك فروقات بين المفاهيم والمصطلحات المطروحة في هذه الدراسة، من حيث الدور والمشكلة والمنظمات الدولية وحقوق الإنسان والعولمة الاجتماعية؟

س7: لماذا وجود تناقض بين المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان؟

7- منهج الدراسة (المنهج التحليلي):

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الدولية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية، لذلك تحتاج إلى الكثير من الالتزام الموضوعي والمنهجي والدقة في تحليل المعلومات والبيانات عند تفسيرها، لأن موضوع البحث يتسم بالدولية والفردية عند الإنسان والجمعية والمجتمعية عند العالم. ومن خلال ذلك نستطيع الوصول إلى الوصف العلمي لهذه المعضلة الجديدة والوصول إلى نتائج علمية واضحة ومحددة وجديدة.

والمنهج يعني (الطريق وأسلوب الوصول إلى هدف ما، أو حل مهمة معينة، حملة الإجراءات أو العمليات المؤدية إلى الاستهلاك النظري أو العملي، لناصية الواقع. وفي الفلسفة يدل اللفظ على إنشاء وتأسيس

أنساق المعرفة الفلسفية والديالكتيك المادي هو منهج الماركسية اللينينية)[1].

ومنهجية البحث تعني (طريقة منظمة أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة، والتثبت من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط فيما بينها أو القوانين التي تحكمها)[2].

وأيضًا تعني منهج البحث جملة من المناهج (الطرق) المستخدمة في علم ما[3]، وعلم المنهج (دراسة بوجه عام)[4].

أما بالنسبة لوجهة نظري نرى بأن المنهج البحثي هي عبارة عن دراسات عميقة علمية وعملية ومنهجية أي النظرية والتطبيقية من أجل الوصول إلى الحقائق والنتائج الهادفة وتخدم المشروع البحثي، وذلك بعد التحليل والدراسة والاطلاع وجمع المعلومات والبيانات، لأن أهم ما يميز المنهج البحثي الموضوعية والعلمية والتعميم والتوقع والتنبؤ والوصول إلى النتائج الواقعية وحتمية أثناء الدراسة، ويساعد على نتائج الفرضيات وظهورها وخاصة عند الربط بالعلائق.

حيث استنبطت الباحثة منهجها المستخدم وفقًا للعنوان المطروح لأنه يعبر عن حالة دولية واجتماعية ولأنها تمس الإنسانية جمعاء، لذلك استخدم موضوع البحث المنهج التحليلي في إطار المنهج الوصفي، الذي يعبر عن القاعدة العلمية الأساسية في محل الدراسة، والذي يحمل عنوان

---

(1) ناتاليايفر، وفاء توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية مصطلحات وأعلام، موسكو: دار التقدم، ط1، ح و و أ م، ص2154

(2) نفس المرجع السابق، ص2161

(3) نفس المرجع السابق، ص2161

(4) فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي، رام الله: النشر والتوزيع، عمان، ط3، 2002، ص11

(دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان – دراسة تحليلية من رؤية العولمة الاجتماعية).

ولكن مادام هناك وجود مصطلح دور في هذه الدراسة يعني لابد من استخدام وإدخال المنهج الوصفي المتداخل لمتابعة المتغيرات الذي سوف يثري البحث بالأفكار وقضايا وعلائق، ولأن الدور يدخل في كافة التخصصات مثل الدور الاجتماعي والدور الاقتصادي..الخ.

ولأنه يعتبر جزء مكمل للمنهج التحليلي، من أجل توضيح مفهوم الدور ومفهوم مشكلة المنظمات الدولية وكيفية تعارضها مع حقوق الإنسان في الوقت الراهن في أكثر الأحيان خاصة مع دول العالم الثالث وبهذه الطريقة ينطوي المنهج الوصفي على مجموعة أساليب بحثية لأنها تنطبق عليها مواصفات يدرس فيها البحث كما هي دون التحكم في المتغيرات باعتبار استخدام هذا المنهج بالأسلوب العلمي لدراسة الحالة الدولية من الجانب النظري دون الجانب التطبيقي.

وأقصد بدراسة الحالة هنا دراسة مفهوم الدولية في عصر العولمة وتحليلها وتفسيرها من الجانب العقلي والمنطقي والواقعي لها.

وبعد أن قمنا بتجميع المعلومات والبيانات بدأنا (باستخدام هذا المنهج بربط الموضوعات بالنتائج وذلك لإبراز نقاط القوة والضعف الموجودة بالمعلومة لأن المعلومة التحليلية ولادة وقادرة على أن تلد لنا ألف معلومة من معلومة واحدة إلى تعدد في المعلومات وهكذا..الخ. التي تم الحصول عليها بعد الاطلاع والقراءة والتحليل والملاحظة والمشاهدة بالعين المجردة العلمية للحدث والمشكلة البحثية في هذه الدراسة، وذلك لمعرفة الآثار وإزالة أي لبس وغموض في هذا الموضوع، وخاصة يعتبر المنهج التحليلي من أوسع المناهج العلمية في ميادين العلم والمعرفة والفكر والعقل، ولأنه يعتبر منهج ديناميكي وإنتاجي وسيط المناهج العلمية سواء في مجال العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الإنسانية، ولأنه منبع المعلومات المتحصلة عليها بالدراسة

والتمعن والتقصي، والتفحص على المعلومة نفسها لتبينها واعتمادها في البحث العلمي ويعتبر كذلك هذا المنهج شامل في التشخيص والدراسة والعلاج في المعضلة من الجانب الفكري والعقلي والعلمي، ولأنه يستند على المعطيات والنتائج والمقترحات والتفسيرات دامغة الوصف في الوسائل العلمية، وأيضًا تجدد فيها المعلومات بالاستمرار ولا تتوقف عن ميلادها، وذلك لغرض التأكد منها ومعرفة مدى صحتها ونفيها أو عدمها؟.

ويساعد هذا المنهج أيضًا ربط المتغيرات بالمسلمات بقصد ربط المتغيرات التابعة والمستقلة ومقارنتها بالموضوعية العلمية وتفسيرها. إذًا يمكن لنا القول أن هذا المنهج يحمل خصوصية وذاتية الأنا في البحث العلمي لأنه يشتمل في نفس الوقت على تحليل المضمون والتحليل المحتوي في تحليل وتفسير المعلومات، ولأنه يساعد على إنتاج الفكرة القائمة[1].

وعرف مصطفى عبد الله خشيم المنهج بأنه: (عبارة عن وسائل أو أدوات يستخدمها الباحث في معالجة البيانات المعطلة بموضوع أو مشكلة البحث، حتى يمكن تحقيق الوصول إلى هدف محدد وبعبارة أخرى بأنه عبارة عن الإطار الذي توضع فيه المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة معينة، ويرتبط مفهوم المنهج عمومًا بمفهوم المنهج العلمي للتفكير الذي يضم أو يشمل بدوره أربعة مقومات رئيسية هي على التوالي: الملاحظة، التفسير المبدئي، الاختبار، والتحقيق، ويلاحظ أن المدخل الفكري، يقتصر على العنصر الثاني من عناصر المنهج العلمي للتفكير)[2]، والمنهج مستمر حتى نهاية البحث.

---

(1) عقيل حسين عقيل، منهج تحليل المعلومات وتحليل المعلومات وتحليل المضمون، مالطا: منشورات E L G A، ص35، 36

(2) مصطفى فهمي خشيم، موسوعة علم السياسة، مصراتة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004، ص435

إذًا يمكن لنا القول أن المنهجية العلمية محددة بالقواعد التي يجب على الباحث أن يلتزم بها في أثناء دراسته للمشكلة البحثية وموضوعه، لذلك لا يمكن أن نستغني عن المنهج العلمي في البحث العلمي في أي ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل.

8- حدود الدراسة:

يمكن أن نوضحها في أربعة حدود الآتية:

أ- حدود الموضوعية:

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة ليس على المستوى الفردي والمجتمعي بل حتى على المستوى الدولي والقاري وموضوع الدراسة سوف يكون في العنوان الاجتماعي والذي يحدد في أن دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في هذا العصر، ولن يهتم الموضوع بما هو خارج عن هذا العنوان، ويتم ذلك أيضًا على ضوء الفرضيات والتساؤلات المطروحة علميًا ومنهجيًا وأكاديميًا وفقًا للأهداف التي تم تحديدها في هذا البحث.

ب- حدود البشرية:

لا يوجد في هذا الموضوع عينة للدراسة سواء كانت عشوائية أو غير عشوائية أو غرضية أو ثلجية أو منتظمة أو احتمالية أو مقصودة لأنها استندت هذه الدراسة على النظرية العلمية في البحث العلمي وأيضًا على العقل العلمي في المناهج العلمية دون النظر إلى الجانب التطبيقي.

ج- حدود الزمانية:

يستهدف هذا البحث إنجاز دراسة علمية لمدة لا تتعدى سنة واحدة بالكامل، وذلك وفقًا للخطة العلمية المطروحة في محل الدراسة في هذا الكتاب العلمي.

د- حدود المكانية:

بما أن الموضوع له حدود موضوعية وبشرية وزمانية فإنه من الضروري أن يكون له مكان للدراسة العلمية والمكان، الدراسة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مكتبة القومية (قصر الشعب) ومكتبة مراكز الأبحاث والدراسات الكتاب الأخضر، ومكتبة أكاديمية الدراسات العليا بجذور، ومكتبة الدراسات العليا بجامعة الفاتح، وأعني بمكان هنا الأماكن التي تمت فيها إنجاز هذه الدراسة العلمية وفق الإطار المنهجي للبحث والإطار النظري للبحث والإطار العملي للبحث.

9- مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

أهمية المصطلحات والمفاهيم في البحث العلمي توضيح أي غموض أو لبس في المصطلح نفسه وأيضًا حتى يكون مفهوم المصطلح واضح.

1- مفهوم المفهوم:

واضح عند الدارسين والباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات وأيضًا يكون منبع الوضوح عند القراء والكتاب والمؤلفين. لذلك لابد أن نفرق بين المفهوم والمصطلح في البحث العلمي والبحث المنهجي والبحث العقلي، لتفادي أي من الأخطاء والعراقيل اللغوية الغامضة وتعثر في وضوح المعاني بألفاظها المختلفة والمتنوعة في اللغة والمفردات والتبيان، وذلك من أجل والصول إلى معرفة الحقيقية في المعرفة العلمية في المفهوم والمصطلح ومعرفة علم اللغة والمعان المختلفة، ومعرفة المعنى المحدد لكل هذه المفاهيم والمصطلحات في البحث العلمي في هذه الدراسة، ويعني المفهوم (مجموعة معتقدات حول شئ معين، ويمكن تعريفه بالاسم الذي يطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الذي يطلق على الصنف نفسه. واصطلاح المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون

من مجموعة أفكار مترابطة ترابطًا منطقيًا وجدليًا، إن الأفكار ليست هي أشياء ثابتة غير قابلة للتغير تبعًا للعصر وتقدم المفاهيم)[1].

والأفكار التي تساعد العلم على تكوينه ولمعرفة الشروط الواجب توفرها في المفاهيم هي اختيار العلمي لبناء الفرض وخضوعها لدقة التجريب، لأن فائدتها في تفسير المشكلة محل الدراسة وفي بناء النظرية العلمية المتعلقة بالدراسة البحثية، خاصة في بناء النظريات والمفاهيم والمصطلحات ولكنها مرتبطة ببعضها البعض في منهجية طرق البحث العلمي بمختلف أشكاله وأنواعه.

ويقصد بالمفهوم أيضًا في علم المنطق والفلسفة (بمفهوم اللفظ للصفات التي إذا وجدت في فرد من الأفراد استحق أن يطلق عليه اللفظ. والتي إذا لم توجد في فرد لا يطلق عليه اللفظ، وبعبارة أخرى تدخل في مفهوم اللفظ الصفات الأساسية التي تدخل في التعرف على الأشياء وتصنيفها والتمييز بينها وبين غيرها)[2].

أما مقصود المفهوم عند الباحثة وهو عبارة عن مجموعة ألفاظ ينطلق بها اللسان من أجل استخراج الكلمة ومعناها والمرادف الأصلي لها والمرادف المثلي لتلك المفاهيم، والمفهوم أيضًا له علاقة بالفكرة المخزونة في العقل العلمي والعقل الإنساني مما ساعدت هذه الفكرة على إظهار المفهوم بمعنى اللفظي وبمعنى اللغوي الذي يمكن تحديدها بعد ذلك.

2- مفهوم المصطلح:

بما أن المفهوم يعني الكلمة تمت استخراجها عن طريق الفكرة والعقل، فإن المصطلح أيضًا يعني الكلمة المنطلقة من اللغة المراد

---

(1) عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1983، ص221

(2) مصطفى عمر التير، أسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، 1989، ص30

استخراجها من المفهوم نفسه لأن الاصطلاح يوضح معنى المفهوم في الكلمة والجملة، والمصطلح جزء من المفهوم ومكمل له في الألفاظ، وتبيان اللغة وفي البحث العلمي، ومن هنا توجد هناك علاقة ارتباطية بين المفهوم والمصطلح من حيث المضمون والمحتوى وفحواه الأفكار واستخراج المعاني والتعبير، وبرغم هذه العلاقة إلا أن هناك وجود مفارقة بين المفهوم والمصطلح من حيث المعنى القريب، عرفه عمر مصطفى عمر التير بأن المصطلح: (هو عبارة عن لفظة أو أكثر يستخدمها الباحث للتعبير عن مفهوم أو معنى معين، والمفهوم عبارة عن لفظة تعكس تجريدًا يلخص عددًا من الملاحظات. إذًا المفهوم يساعد على توليد المصطلح والاصطلاح يوضح معنى المفهوم وبعد توليد أكثر في الدلالات والأسماء حتى يصبح بعد ذلك مجموعة من المفاهيم والمصطلحات.

والمفاهيم تتضمن مجموعة من المفاهيم التي تعبر عن (الاستخدامات العلمية في الحقل المعرفي وللمفاهيم وظائف لها علاقة بالاتصال بين المتخصصين في العلم والموضوعات والمفهوم يعبر عن ذاته عن طريق المركبات العقلية التي تعكس وجهة نظر معينة أخرى عن وجهة نظر الباحثة وأيضًا يوضح المفهوم الإجراءات والاستنتاجات العلمية والتعميم، وذلك عند استخدام قواعد المنطق (الاستنباط) ويمدنا المفهوم عملية تصنيف الظواهر وتعميمها ومشاهدتها وكذلك يفيد المفهوم في بناء مجموعة نظريات التي تساعد على التفسيرات والتنبؤات)[1].

إذًا المفهوم مرتبط بمجموعة مفاهيم التي تشكل جزءًا أساسيًا في البحث العلمي وفي النظرية العلمية وفي التعبير على ذاتية المفهوم كمفهوم في حد ذاته.

---

(1) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1988، ط2 1994م، ص29، ص30

ويعرف المفهوم أيضًا على أنه (صورة ذهنية إدراكية متشكلة بواسطة الملاحظة، ومؤشر واحد لواقع ميدان البحث وكذلك يعني المفهوم رموزًا مجردة تعكس مضمون فكرة أو سلوك أو موقف أفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم)[1]، وبهذا يأخذ المفهوم عدة استعمالات عن طريق الفكر والعقل والواقع والمتوقع التي يحتوي على مجموعة دلالات علمية ومؤشرات لها مضامينها ومعانيها المختلفة في الألفاظ والمفردات.

وتوضيح المفهوم يعني توضيح الغموض والالتباس في البحث العلمي وفي أدبيات النظرية العلمية والوصول إلى الموضوعية.

والمفهوم أيضًا يرتبط بالمصطلح العلمي في المعنى والدلالة، ويوضح عبد الرحمن بدوي ذلك عندما قال: (أن بعض المفاهيم مرتبطة بالدراسة ويجد لها معنى اصطلاحيًا والمصطلحات يحددها الباحث وله الحرية في اختيار المعاني يضعها لمصطلحات تمامًا كالمسلمات)[2].

وهنا يمكن لنا أن نضع العلاقة الارتباطية والحتمية بين مفهوم المفهوم ومفهوم المصطلح في اكتمال الصورة الذهنية للمفهوم ودلالات التي تؤشر على وجود مصطلح علمي جديد سيدخل في المفهوم التجريدي والمفهوم التصوري، وهنا مكمن العلاقة بينهما، لأن المفهوم وضح لنا الفعالية الرئيسة للفظ والمعنى.

وبينما المصطلح جزء مكمل في فعالية المفهوم، إذًا هنا تكون علاقة التفاعل العقلي والعلمي لاستخراج المفهوم والمصطلح وربطه المفهوم بالمصطلح في ضوء المفاهيم والمصطلحات الموجودة في البحث المراد دراسته

---

(1) معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1997م، ص56

(2) عبد الرحمن البدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: الوكالة للطباعات، ط3، 1977م، ص83

علميًا ونظريًا. وفكرة المفهوم وردت في الإدراك والتخيل والتصور عند الإنسان في كافة التخصصات والمجالات العلمية.

ومن هذا المنطلق تريد أن تؤكد الباحثة بأن يكون المفهوم (تصور ذهني، عقلي محض، يهدف من خلال عقل الإنسان إلى ضبط فكرة ما تعني في الحياة اليومية شيئًا ما)[1]، وهنا أنتجت لنا علاقة علمية ومنهجية بين المفهوم والمصطلح من حيث التجديد ودلالة الشئ والمعنى والوضوح، وكذلك يعتبر المفهوم إنتاج المعرفي وتحليلي للمصطلح العلمي لأنه (شكل من أشكال العلم في العقل يمكن به معرف ماهية الظواهر والعمليات، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفهوم نتاج المعرفة المتطورة تاريخيًا، ترتفع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، وتلخص هذه المعرفة على أساس ممارسة النتائج المتحصل عليها في مفاهيم أكثر عمقًا وتحسن المفاهيم القديمة وتحددها بشكل أكثر دقة، كما تصوغ المفاهيم الجديدة، ولهذا فإن المفاهيم ليست جامدة وليست نهائية وليست مطلقة، بل هي في عملية التطور والتغيير ترقى إلى رتبة الانعكاس المطابق للواقع)[2]، إذًا المفهوم يعتبر شامل في علم المعرفة أو الممارسة لأنه يرتبط بالكلمات التي تم تحديدها بالأشياء المحددة في العقل ومضبوطة بالنتاج الأعلى للمخ في انتقال الصورة المعقدة والمركبة إلى صورة حسية ممكن تطبيقها وانعكاسها على الواقع وذلك بعد التخمين والافتراض الخاص في ترتيب جمل من جزئية إلى جمل كلية دامغة في المفهوم ويتم صياغتها بالأسلوب المنهجي العلمي، أما مفهوم المصطلح (لا يكون لها إلا معنى واحد، تحدد

---

(1) فريدريك معتوف، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت: أكاديميا، الطبعة الأولى، 3 ووام، ص102

(2) وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتين، الموسوعة الفلسفية، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1974، ط4، 1981، ص488

مفهومًا معينًا للعمل والمصطلح عنصر في اللغة العلمية تحدد إدخاله ضرورة الحصول على دلالة دقيقة غير ملتبسة لمعطيات العلم، وخاصة المعطيات التي لا تكون لها أسماء مطلقة في لغة الحياة اليومية، والمصطلح باعتباره متميزًا عن الكلمات المستخدمة خلو من الشحنات الانفعالية)[1].

أشرت في أول أن ظهور العديد من المصطلحات العلمية وتقننت في المعاجم وقواميس وموسوعات في مختلف التخصصات والمجالات المتعلقة بالإنسانية، ويصف المصطلح في أي معجم اختصاصي، هنا تكون قضية المصطلح تختلف عن قضية المفهوم لأن المفهوم يدرك (معنى مجرد وفكرة لمادة عينية لشخصية اجتماعية. وهو إدراك عقلي، أي معرفة ناجمة عن إعمال الفكر والعقل)[2]، لأن صياغة المفاهيم تتناول موضوعات التفكير ودلالات الأسماء واكتساب المعارف وإنتاجها ونشرها كما تفرض عليهم نسقًا قيميًا.

إذًا هناك وجود فرق بين المفهوم والمصطلح ولكنهما كلاهما مكملان للآخر في البحث العملي..الخ، ويمكن تحديد المصطلحات والمفاهيم في البحث وفقًا لعنوان الموضوع والتخصص.

أهم المصطلحات والمفاهيم التي سوف يتم تحديدها في هذا البحث وتكون في مجمل الدراسة في هذا الكتاب فيما يلي:

1- مفهوم الدور ومفهوم المنظمة.
2- مفهوم المنظمات الدولية.
3- مفهوم المشكلة.
4- مفهوم حقوق الإنسان.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص480

(2) خليل أحمد خليل، معجم علم الاجتماع، بيروت: لبنان، معهد الإنمءا العربي، ط1، 1996م، ص87

5- مفهوم العولمة.

6- مفهوم العولمة الاجتماعية.

وسوف يتم توضيحها وشرحها في الفصول الآتية بعون الله تعالى، خاصة بعد إدراكنا أهمية المفهوم والمصطلح في البحث العلمي وعرفنا العلاقة التكاملية بينهما، ولأن مفهوم المفهوم أوسع وأشمل حيث يدخل في مضمار العلم والمعرفة والمنطق والفلسفة؛ لذلك يمكن أن نوضح هنا المفهوم بالقصد المنطقي يحتوي على مفهوم: (اللفظ في الصفات التي إذا وجدت في فرد من الأفراد استحق أن يطلق عليه اللفظ، والتي إذا لم توجد في فرد لا يطلق عليه اللفظ، بهذا يدخل المفهوم اللفظ في الصفات الأساسية التي تدخل في تعرف الأشياء وتصنيفها والتمييز بينها وبين غيرها)[1]، خاصة بينها وبين المصطلح.

برزت لنا العلاقة بين أيديولوجية الفكرة وأيديولوجية الفرد...الخ. إذًا المفهوم يوضح الاصطلاح في الكلمة والجملة والمعنى والتعريف، والمفاهيم والمصطلحات هي التي تدفعنا إلى دراسة وتحديد مفاهيم البحث المراد دراسته منهجيًا وعلميًا وأكاديميًا بعون الله تعالى.

❖❖❖❖❖❖❖

(1) أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، ص80